

إرشادات حول المقاربة المبنية على المخاطر

قائمة المحتويات

2	فهرس
3	1. الغاية
4	2. إطار عمل إدارة المخاطر
4	3. إعداد برنامج مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب
4	4. مراجعة واختبار مستقلين
5	الجزء أ – إرشادات خاصة بالمقاربة المبنية على المخاطر
5	أ. تقييم خطر الأعمال
12	ب. منهجية تقييم المخاطر
	ج. تحديد المخاطر الناتجة عن علاقة العمل 13
16	5. الجزء ب – إرشادات حول الدول مرتفعة المخاطر
18	6. الملحق 1 – مثال عن تقييم المخاطر المحدقة بمؤسسة عمل
19	7. الملحق 2- تصنيف عوامل الخطر
20	8. الملحق 3 – وضع العلامات لعوامل الخطر
20	أ. وضع علامات للمخاطر التي يُمثّلها العملاء
21	ب. وضع العلامات للمخاطر التي يُمثّلها المنتج
22	ج. وضع العلامات للمخاطر التي يمثّلها التواصل
	د. وضع العلامات للمخاطر التي يُمثّلها نطاق الاختصاص 22
	9. الملحق 4 – مراجع حول تقييم الدول 25
26	10. المراجع

النسخة رقم V2.0 : إرشادات حول المقاربة المبنية على المخاطر
تشرين الثاني/نوفمبر 2017

فهرس

ABC	Anti-bribery and Corruption	مكافحة الرشوة والفساد
AML/CFT	Anti-Money Laundering/Combatting Terrorist Financing	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
AML/CFTR	Anti-Money Laundering and Combatting Terrorist Financing Rules 2010	قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2010
AMLG	Anti-Money Laundering and Combatting Terrorist Financing (General Insurance) Rules 2012	قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2012 (لأعمال التأمين العام)
BO	Beneficial Owner	المستفيد الحقيقي
CDD	Customer Due Diligence	العناية الواجبة
DNFBP	Designated Non-Financial Business or Profession	الأعمال والمهن غير المالية المحددة
FATF	Financial Action Task Force	مجموعة العمل المالي (الفااتف)
FI	Financial Institution	مؤسسة مالية
FIRM	A Financial Institution or a DNFBP operating in the State of Qatar or the Qatar Financial Centre	مؤسسة مالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة العاملة في دولة قطر أو في مركز قطر للمال - المؤسسة
KYC	Know Your Customer	اعرف عميلك
ML	Money Laundering	غسل الأموال
PEP	Politically Exposed Person	أشخاص سياسيون ممثلو المخاطر
QFCRA	Qatar Financial Centre Regulatory Authority	هيئة تنظيم مركز قطر للمال
TF	Terrorist Financing	تمويل الإرهاب
UBO	Ultimate Beneficial Owner	المستفيد الحقيقي النهائي

1. الغاية

يرمي هذا المستند إلى:

- تسليط الضوء على الممارسات الحسنة في مجال مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب من خلال اعتماد مقاربة متناسقة مبنية على المخاطر؛
 - مساعدة الشركات على تصميم وتطبيق أنظمة وضوابط ضرورية للتطبيق من خطر استغلال الشركة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- لا تستطيع الإرشادات استعراض جميع السيناريوهات الممكنة ولا يجوز تفسيرها على أنها مشورة قانونية. يتعين على الشركات أن تُعدّ السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط الخاصة بها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحسب ما يتناسب مع طبيعة عملها ونطاقه ودرجة تعقيده.
- ولا تحلّ الإرشادات محلّ قانون مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب أو سائر التشريعات ذات الصلة في دولة قطر أو في مركز قطر للمال. تبقى الشركات مسؤولة عن الامتثال لأحكام التشريعات التي ترضى عملياتها.
- وترمي الإرشادات إلى مساعدة الشركات على تطوير مقاربة مبنية على المخاطر في سبيل إدارة المخاطر المتصلة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب. وهي كناية عما يلي:
- معلومات عامة بشأن أطر عمل إدارة المخاطر التي قد ترغب الشركة في مراعاتها في معرض إعداد وتطبيق مقاربة مبنية على المخاطر تسمح بتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتطبيق منها وإدارتها؛
 - إرشادات تُساعد الشركات على تطبيق مقاربة مبنية على المخاطر وتمنح توجيهات حول إعداد منهجية لتقييم المخاطر وتقييم مخاطر الأعمال وإجراء عملية تحديد المخاطر وتأطير علاقات العمل وضمنان التطبيق المناسب من المخاطر (الجزء أ)؛
 - توفير التوجيهات والمعلومات الضرورية لمساعدة الشركات على التعامل مع الدول مرتفعة المخاطر (الجزء ب).

2. إطار عمل إدارة المخاطر

يهدف إطار عمل إدارة المخاطر الذي يتم التداول به في هذه الإرشادات إلى مساعدة الشركات على تطوير وتطبيق برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تضعه وضمان اعتماد مقاربة مبنية على المخاطر لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتلطيف منها وإدارتها.

يجب على الشركات أن تضع برنامجاً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والشركات هي الأفضل موقعاً لتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي يُمكن أن تعترضها في ممارسة أعمالها وذلك بالنظر إلى حجم أعمالها وطبيعتها ودرجة تعقيدها. ف لدى الشركات مرونة في بناء أطر العمل المتصلة بإدارة المخاطر بهدف إعداد أنظمة وضوابط مبنية على المخاطر (تكون مناسبة لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب) ووضع إستراتيجيات تلطيف مناسبة لهيكليّة العمل والمنتجات و/أو الخدمات المقدّمة للعملاء.

تتوقّع الجهات التنظيميّة من الشركات إعداد وتطوير مناهج منطقيّة وشاملة وتلقائيّة من أجل معالجة كلّ من المكونات المُشار إليها في هذه الإرشادات كما تتوقّع أن يتم تطبيق هذه المناهج والمقاربة إلى خطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب ضمن هذه المنظمات.

على الشركات أن تُؤكّد بأنّ السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط المبنية على المخاطر هي مناسبة لعملها (مع مراعاة حجمها وطبيعتها ودرجة تعقيدها) ومتماشية مع الممارسات الحذرة والحيدة. ويجب على مقاربة منطقيّة وفعالة مبنية على المخاطر ومتصلة بأعمال الشركة وظروفها أن تُساعد الشركة على إدارة مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي قد تعترضها.

والشركات مشجعة على إجراء مراجعة دوريّة لتقييم إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بها للحرص على أن يكون الأخير فعالاً وقادراً على تحديد فرص التحسن المستقبلية.

توصية مجموعة العمل المالي – فاتف رقم 1: تقييم المخاطر وتطبيق المنهج القائم على المخاطر

ينبغي على الدول تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها، وينبغي عليها أن تتخذ الإجراءات اللازمة لذلك، بما في ذلك تعيين هيئة إدارية أو آلية مرجعية لتنسيق إجراءات تقييم المخاطر، وتوجيه الموارد، بهدف خفض المخاطر على نحو فعال. بناءً على هذا التقييم ينبغي على الدول تطبيق منهج قائم على المخاطر لضمان تناسب تدابير منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تخفيفها مع المخاطر قيد المعالجة. وينبغي أن يمثل هذه المنهج ركيزة أساسية لتخصيص الموارد بكفاءة عبر نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق تدابير قائمة على المخاطر بالنسبة لجميع توصيات مجموعة العمل المالي. وحيثما تحدد الدول مخاطر من مستوى أعلى، ينبغي عليها أن تتأكد من أن تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتبعها قادرة على حصر المخاطر بشكل كافٍ. وعندما ترصد الدول مخاطر أقلّ صعوبة، يجوز لها أن تقرر وضع تدابير مبسطة لبعض توصيات مجموعة العمل المالي وفق شروطٍ معيّنة.

وينبغي على الدول أن تلتزم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها وتقييمها واتخاذ تدابير فعالة لخفضها.

3. إعداد برنامج مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب

يتعيّن على الشركات إعداد برنامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتركيز على عناصر أساسية مرتبطة بالقواعد والتشريعات التي تُشكّل ركائز أساسية في بناء البرنامج وتطبيقه. ويجب على الإدارة العليا في الشركة الحرص على أن تكون سياسات الشركة وإجراءاتها وأنظمتها وضوابطها مناسبة وقادرة على الامتثال لمقتضيات القواعد والتشريعات.

ويجب أن تكون التدابير التي تعتمدها الشركة في سياق برنامجها ونطاقه مناسبين بالنظر إلى الخطر الذي يمثّله غسل الأموال/تمويل الإرهاب وحجم الأعمال ودرجة تعقيدها وطبيعتها.

يجب على الشركات العاملة في مركز قطر للمال أن تحتفظ بسجلات العمل لمدة أقلها ست سنوات. ويجب على سائر الشركات العاملة في دولة قطر أن تحتفظ بسجلات العمل ذات الصلة لمدة أقلها ست سنوات. ويجب على الشركات أن تحرص على أن يتم استرجاع جميع السجلات من دون أي تأخير لا طائل منه.

4. مراجعة واختبار مستقلّين

يجب أن يتخلل برنامج الشركة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب "مراجعة مستقلة واختبار لامنتال الشركة لسياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

وفي السياق الحاليّ لعمليات تقييم المخاطر، يجب على الشركات أن تحرص على مراجعة واختبار السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط الخاصّة بها في مجال تقييم المخاطر بما في ذلك تقييم خطر الأعمال ومنهجية تقييم المخاطر وتحديد المخاطر التي تمثّلها علاقة العمل من أجل معاينة ما إذا كانت الأخيرة متناسفة مع طبيعة الشركة ونطاقها ودرجة تعقيدها وما إذا كانت مؤاتية للغاية منها.

الجزء أ – إرشادات خاصة بالمقاربة المبنية على المخاطر

عملاً بتوصية فاتف الأولى (وسائر التوصيات والملاحظات التفسيرية ذات الصلة) والتشريعات والقواعد ذات الصلة، يُطلب إلى الشركات اعتماد مقاربة مبنية على المخاطر. وهذه المقاربة كناية عن أداة إدارية تقوم على تطوير أنظمة الشركة وضوابطها وإدارتها. ويجب على الشركة أن تُشرك الإدارة العليا في إدارة المخاطر التي تواجهها وأن تستخدم معرفتها بالشركة من أجل إعداد الأنظمة المناسبة لمعالجة المخاطر. وتسمح المقاربة المبنية على المخاطر للشركة بتخصيص الموارد الإضافية لمجالات ذات درجة خطورة عالية.

وسيتعين دوماً على الشركات رصد نشاطات العملاء ولكنَّ حيثيات الرصد سوف تتم بطريقة مرتبطة بطبيعة المخاطر التي يواجهونها وبنوع المنتجات التي يبيعون. على سبيل المثال، سيتعين على مصرفٍ كبير الحجم يعدُّ العديد من العملاء إعداداً أو شراء برنامج لرصد العملاء في حين قد تلجأ منظمة أصغر حجماً إلى حلٍّ أقلَّ تعقيداً.

أما مصطلحات الخطر والتهديد والاستضعاف فهي من المصطلحات المتداولة لدى فاتف عند وصف السبيل الذي تنهجه الاختصاصات في تطبيق معايير مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وتعني هذه المصطلحات ما يلي:

- التهديد: هو الشخص أو الشيء الذي يتمتع بقدرٍ كامنةٍ فيه تسمح له بأن يُشكِّل خطراً أو يُسبب ضرراً أو يلحق إصابة؛
- الاستضعاف: هي الخصائص الكامنة في نظامٍ أو هيكليةٍ (بما في ذلك مواطن الضعف في النظام والضوابط أو التدابير) والتي تجعله عرضةً للاستغلال على يد عناصر جرمية متورطة في غسل الأموال و/أو تمويل الإرهاب. أما مواطن الاستضعاف في أي منظومة فتجعله جذاباً للعاملين في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الخطر: هو تأثير غسل الأموال أو تمويل الإرهاب في الهدف من حماية الأوطان ومواطنيها ومؤسساتهم من الضرر الناتج عن الجريمة التي يُسيِّرها الريح. ويظهر الخطر عندما تقترن مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بمواطن الاستضعاف ذات الصلة بما يسمح للمجرمين بإنجاز عملهم على النحو الناجح. ويُقاس الخطر على أنه احتمال ممارسة نشاط غسل الأموال/تمويل الإرهاب مضاعفاً باحتمال وقوعه. وعليه، فإن التعايش بين مواطن التهديد والاستضعاف التي قد تنتج عن مخاطر كبيرة أو مواطن ضرر يُمكن أن يُعتبر "ذات خطورة عالية".

أ. تقييم خطر الأعمال

يجب على الشركة أن تتمكن من أن تُثبت بأنها نظرت في احتمال تعرّض أعمالها لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. ويجب أن يكون تقييم مخاطر الأعمال موثقاً وقد حظي بموافقة الإدارة العليا بحيث يُمكن مراجعته بوتيرة منتظمة وعلى الأقلّ سنوية.

1. ما هي الغاية من تقييم المخاطر؟

تتمثل الغاية الأساسية من تقييم خطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بتحقيق إنجازات أساسية في إدارة مخاطر الجريمة المالية عن طريق تحديد المخاطر العامة والخاصة التي تواجهها شركة في مجال غسل الأموال/تمويل الإرهاب وتحديد السبيل الذي يستطيع من خلاله برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الشركة التلطف من هذه المخاطر وتحديد الخطر الذي تواجهه الشركة.

يُمكن استخدام نتائج تقييم المخاطر لجملة أسباب منها:

- تحديد الثغرات أو الفرص لتحسين سياسات وإجراءات وعمليات مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب؛
- اتخاذ قرارات نيرة بشأن الرغبة في الإقبال على المخاطر وتطبيق جهود المراقبة وتخصيص الموارد والتكنولوجيا الضرورية؛
- مساعدة الإدارة على فهم طريقة اصطفا هيكليّة وحدة العمل وبرنامج الامتثال مع تدابير مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب مع نموذج المخاطر؛
- إعداد استراتيجيات للتلطف من المخاطر بما في ذلك الضوابط الداخلية وبالتالي خفض درجة تعرّض وحدة العمل أو خطّ العمل للمخاطر؛
- الحرص على أن تعي الإدارة العليا المخاطر الأساسية والثغرات وجهود التسوية؛
- مساعدة الإدارة العليا على اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتصلة بالمخارج التجارية وآليات التصرف؛
- الحرص على أن تعي الجهات التنظيمية المخاطر الأساسية وثغرات الرقابة وجهود المعالجة عبر الشركة؛



- مساعدة الإدارة في الحرص على اصطفااف الموارد والأولويات مع المخاطر.

2. ما هي وتيرة عمليات تقييم المخاطر؟

ترتبط وتيرة عمليات تقييم المخاطر بعددٍ من العوامل بما في ذلك المنهجية المتبعة ونوع ونطاق عمليات التحقق ونتائج عمليات تقييم المخاطر السابقة الخ. تتوقع الجهات التنظيمية بأن يُنظر إلى تقييم المخاطر أقله مرةً في السنة أو بوتيرة أكبر في حال حصول ما يستوجب هذه المراجعة مثل تغيير في العملاء والعمل والمنتجات والخدمات أو نطاق الاختصاص.

وبصرف النظر عن وتيرة عمليات تقييم المخاطر، عادةً ما يُطلب إلى الشركة إعداد تقارير سنوية مثل تقرير مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال المتصل بمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، تجري عمليات تقييم المخاطر مع التركيز على مجالات ذات خطورة أعلى وعلى الضوابط التي جرى تطبيقها من أجل معالجة الخطر المعني. ويُمكن أن يتم دمج النتائج من عمليات التقييم هذه في التقييم اللاحق لعمليات تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب المنتظمة.

3. كيف يجري التنظيم لعمليّة تقييم المخاطر؟

بصرف النظر عن المقاربة المتبعة، يجب على الشركات أن تحرص على أن تكون مقاربتها مواءمة وموافق عليها من الإدارة العليا. ويجب أن تكون منهجية تقييم المخاطر واضحة سيّما في ما يخصّ العوامل قيد التقييم والمعايير المستخدمة لوضع العلامات والموازن المستخدمة في منهجيات وضع العلامات وتداخلها بما في ذلك المنطق الموسّغ لها والمعايير الخاصة بوحدة العمل/خطّ العمل المعتمد. وفي حين قد لا تكون العمليات العشوائية عملاً رائجةً، يُمكن في بعض الأحيان اعتماد العمليات اليدوية سيّما في خلال المرات القليلة الأولى التي تجري فيها عملية تقييم المخاطر وإلى حين تستقر المنهجية المتبعة.

ويُمكن أن يتأثر القرار بشأن من يتحكّم بتقييم المخاطر ويديرها بسير عملية تقييم المخاطر أي خطّ العمل أو الدولة أو المنطقة أو المؤسسة وسيتأثر القرار بالهيكلية والبصمة الإجمالية ودرجة تعقيد الشركة. وبالنسبة إلى تقييم المخاطر على مستوى المؤسسة، يُمكن أن يتم تجميع عدد من حلقات تقييم المخاطر ضمن مستوى واحد شامل مع أنّ التدابير التكتيكية قد تتم على مستوى المؤسسة أكثر منه على مستوى الشركة/المجموعة. ويُمكن أن تُنشط التدابير الاستراتيجية بمجموعة محددة وأن يتم التحكم بها على مستوى المجموعة أو المنطقة. وقد تختلف التدابير المتخذة باختلاف حجم الشركة ودرجة تعقيدها على أن تكون الجهات المعنية باتخاذ التدابير هي المسؤولة عن إنجاز العملية.

4. ما هو نطاق عملية تقييم المخاطر؟

يجب أن يكون نطاق تقييم المخاطر واضح المعالم أكان مستقلاً عن المؤسسة ويتم على مستوى الامتثال أو كان متكاملًا يتضمّن مواضيع ملحوظة على مستوى المؤسسة والامتثال.

سيتنشى بعض الشركات قسماً مسؤولاً عن الامتثال لمكافحة غسل الأموال/قسم الجريمة المالية بحيث يتولّى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفرض العقوبات ومكافحة الرشوة والفساد بالإضافة إلى الوقاية من الجريمة المالية. وتكون للقسم صلاحيات شاملة وشمولية. وستنشئ شركات أخرى وحدات قائمة بذاتها للتعامل مع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومكافحة الرشوة والفساد بالإضافة إلى الوقاية من الجرائم المالية مما يؤدي إلى تقييم منفصلٍ للمخاطر.

وبصرف النظر عما إذا كانت الشركة تُقيّم بشكلٍ رسمي جميع مخاطر الجريمة المالية عن طريق تقييم خطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب أو عن طريق عمليات تقييم منفصلة، يكون كلّ من الإدارة العليا للشركة ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال مسؤولين عن فهم درجة المخاطر القائمة عبر الشركة. ويجب على النحو نفسه على مسؤول الإبلاغ أن يفهم فاعلية ضوابط التلطيف من المخاطر ومواطن خللها بصرف النظر عما إذا كان يتحكّم بإدارة هذه الضوابط وبصيانتها.

5. على عاتق من تقع مسؤولية تقييم المخاطر؟

إنّ الإدارة العليا للشركة هي المسؤولة عن بيئة المخاطر. وتستطيع أن تُنيط تقييم المخاطر بمسؤول الشؤون القانونية/الجريمة المالية/وحدة مكافحة غسل الأموال/مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وهم المسؤولون بالدرجة الأولى عن تقييم خطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وهذا يتضمّن مسائل مثل تطوير المنهجية والصيانة وعمليات الإنعاش الدورية/بدء النشاط ومسك السجلات الخاصة بعمليات تقييم مكتملة. هذا ويُمكن إشراك الجهات المسؤولة عن خطوط العمل ناهيك عن أقسام تكنولوجيا المعلومات والمخاطر التشغيلية والمدفوعات. وجدير التنويه بأنّه في حين يجوز أن تُنيط الإدارة العليا في الشركة عملية تقييم المخاطر بطرفٍ آخر، تبقى ملكية المخاطر قائمة بشكلٍ راسخ في المؤسسة التي تكون مسؤولة عن اتخاذ أي تدبير ناتج عن الثغرات أو مواطن الخلل التي نوهت بها عملية تقييم المخاطر.

يجب أن يوضح كلّ طرف الغاية من تقييم المخاطر وأن يُساهم في الحدّ منها حيث تضع الشركات الأهداف السنوية المنوطة بالموظفين المعنيين. ويجب أن تحرص الشركات أيضاً على توفير التدريب/التوجيه المناسب للموظفين المعنيين باستكمال عملية تقييم المخاطر

للحرص على اعتماد مقارنة موحدة أقله في استخدام المصطلحات.

ويجب أن تُصادق الإدارة العليا على إطار عمل تقييم المخاطر على أن يتم استخدامه كإحدى الأدوات التي يُمكن من خلالها تكوين ثقافة الامتثال. ويجب على كل من الإدارة العليا ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال الحرص على تخصيص الموارد الكافية لتقييم عملية تقييم المخاطر.

6. ما هي العوامل التي تستحق المعاينة؟

- يتعيّن على الشركات في معرض تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب، أن تنظر في ما يلي:
- مثال عن مصفوفة المخاطر الصادرة عن مركز قطر للمال (مراجعة الرسم 1)؛
- إشراك الإدارة العليا في تحديد المخاطر التي تمثّلها عملية غسل الأموال/تمويل الإرهاب؛
- العوامل التنظيمية التي قد تزيد من خطر التعرّض لخطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب؛
- طبيعة عمل الشركة ونطاقه ودرجة تعقيده وتنوّع عملياته (بما في ذلك التنوّع الجغرافي) وحجم العمليات ودرجة المخاطر الناشئة عن مجالات العمل؛
- هوية العملاء وطبيعة النشاط الاقتصادي؛
- النظر في احتمال وجود أي مخاطر إضافية ناتجة عن نطاق الاختصاص الذي يرتبط به العملاء (بما في ذلك الوسطاء والمقّدمين). (وسوف تؤثر عوامل مثل ارتفاع درجات الجريمة المنظمة، وازدياد التعرّض للفساد وأطر العمل غير المناسبة للوقاية من غسل الأموال/تمويل الإرهاب ورصده في الخطر الناتج عن العلاقات المتصلة بهذه الاختصاصات)؛
- خصائص السلع والخدمات وتقييم مواطن الاستضعاف الناتجة عن كلّ خدمة ومنتج بما في ذلك قنوات التسليم؛
- طريقة تقديم السلع والخدمات للعملاء. (على سبيل المثال، يُحتمل أن تكون المخاطر أعظم عندما تقوم العلاقات عن بعد وليس وجهاً لوجه أو عندما يُمكن للعميل أن يتحكّم بها عن بعد (إدارة العمليات بصورة غير منقطعة).

7. ما هي الخطوات المتبعة في عملية تقييم مخاطر الأعمال؟

- الخطوة 1: تحديد المخاطر المتأصلة
- الخطوة 2: تقييم بيئة المراقبة – التلطيف والإدارة والرقابة والرصد والمراجعات الدورية.
- الخطوة 3: تحديد الخطر المتبقي – خطر مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب النهائي لدى الشركة.

الخطوة 1: تحديد المخاطر المتأصلة

تمثّل المخاطر المتأصلة التعرّض لخطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب وغيرها من المخاطر مثل العقوبات والرشاوى والفساد في غياب أي بيئة رقابة. ويجب العمل بوضوح على توثيق مقارنة الشركة حيال ترتيب المخاطر ضمن فئات.

- أ. العملاء
- ب. المنتجات والخدمات
- ج. التواصل
- د. نطاق الاختصاص
- هـ. غيرها من عوامل الخطر النوعية التي تُحدد طبيعة العمل لدى الشركة ونطاقه ودرجة تعقيده (السمعة والجانب التنظيمي والجرمي الخ).

ويُمكن أن تكون فئات المخاطر الكامنة في المؤسسة واسعة النطاق. ويتم بعد ذلك توسيع فئات الخطر هذه إلى عوامل خطر متأصل تكون مشتقة من إرشادات تنظيمية أو توقعات ناهيك عن الممارسات الصناعية الرائدة وهي تتضمن خليطاً من المعايير الكمية والنوعية. وتكون عوامل الخطر كناية عن الأسباب أو الظروف الكامنة التي يتم فيها استخدام الشركة لأغراض متصلة بالجريمة المالية.

من شأن إدارة عوامل الخطر بصورة غير مناسبة أن تؤدي إلى مخاطر تشوّه السمعة وتترتب عنها عقوبات تنظيمية وخسائر



مالية. وبفعل طبيعة وحدة الأعمال، أو السلع والخدمات المتصلة بخطة العمل والقاعدة الزبونية، يتم استخدام مقاربة مبنية على المخاطر في سبيل تحديد المخاطر المتأصلة. عادةً ما يُمنح كل عامل خطر علامةً ووزناً يعكسان درجة الخطر المرتبط بعامل الخطر ودرجة انتشار هذا الخطر بالمقارنة مع عوامل أخرى.

أ. العملاء

لدواعي تقييم خطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب القائم في قسم أو وحدة أو خط عمل، يجب أن يتم تقييم القاعدة الزبونية وعلاقات العمل. وباستطاعة أنواع العميل والصناعات والنشاطات والمهن والأعمال ناهيك عن عوامل أخرى مثل نطاق علاقة العمل أن يزيد من خطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب أو سواه من المخاطر أو الحد منه. يُمكن الاستعانة بالعوامل في ما يلي من أجل تحديد طبقات القاعدة الزبونية ورصد نواح مرتبطة بمخاطر العميل: نوع العميل، الملكية، الصناعة، النشاط، المهنة و/أو الأعمال. وقد يكون بعض هذه الفئات أو كُله ذات صلة وهذا رهناً بالقسم أو الوحدة أو الخط قيد المراجعة.

تُمنح كل فئة من فئات العملاء نتيجة بحسب حجم الخطر المتصل بكل نوع. أمّا بالنسبة إلى القسم أو الوحدة أو الخط المعني، فيجب أن يتم تحديد/تقدير حجم العملاء الذين يندرجون ضمن خانة كل نوع من أنواع العملاء والنسبة الخاصة بكل دائرة، ووحدة أو خط عمل وذلك يتم بحسب تصنيف المخاطر مثلاً متدنٍ ومعتدل ومرتفع وأعلى بهدف تحديد الخطر المتأصل الإجمالي الذي يواجهه العميل.

ب. السلع والخدمات

تُسجّل إحدى أبرز مكوّنات الخطر على مستوى المخاطر المتمثلة بالسلع والخدمات حيث تسعى الشركة إلى تحديد محافظتها من المنتجات/أنواع الحسابات الأساسية لتُخصّص علامة متأصلة (متدنية، معتدلة، مرتفعة أو أعلى) لكل مكوّن بالاستناد إلى الخصائص العامة والخاصة به ودرجة غسل الأموال/تمويل الإرهاب وسائر المخاطر المطروحة. وبالنسبة إلى القسم، والوحدة أو خط العمل، يجب أن يتم تحديد/تقدير حجم المنتجات/أنواع الحسابات المتاحة لدى المؤسسة (وعند الإمكان) ووزن الحسابات ذات الصلة ناهيك عن إجمالي المبيعات. ويجب استخدام هذه البيانات من أجل تحديد النسبة المخصصة لمنتجات/أنواع حسابات قسم العمل والوحدة والخط وتصنيفها بحسب تصنيفات المخاطر مثلاً متدنية ومعتدلة ومرتفعة وذات خطورة أعلى من أجل تحديد إجمالي خطر المنتج المتأصل.

ج. التواصل/تقدير الخدمات

يُسبب بعض قنوات/مناهج تقديم الخدمات بزيادة عمليات غسل الأموال/تمويل الإرهاب وغيرها من المخاطر لكونه يؤدي إلى زيادة الخطر على مستوى القسم والوحدة أو خط العمل مما يُسيء إلى هوية العميل ونشاطاته. وعليه، يجب تقييم ما إذا كان المنهج المتبع في فتح الحساب أو إدارته مثل فتح الحساب وجهاً لوجه أو مشاركة فعاليات ثالثة ومنها الوسطاء س يزيد خطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب المتأصل. وجدير التنويه بأن هذه الحسابات قد لا تؤدي دوماً إلى زيادة في مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب المتأصلة مثلاً عندما يكون العميل معروفاً لدى الشركة مع أنه لا يُمارس الأعمال وجهاً لوجه. أمّا العملاء غير المنتظمين أو أولئك الذين ليسوا معروفين لدى الشركة فيُرجح فيهم أن يُمثّلوا درجة خطورة أعلى على مستوى غسل الأموال/تمويل الإرهاب وسواه من المخاطر.

وبالنسبة إلى فئة الخطر هذه، سيكون على القسم والوحدة أو خطّة العمل تحديد/تقدير نسبة (%) الحسابات أو العملاء الذين يتم تصنيفهم بحسب ترتيب المخاطر أكانت متدنية أو معتدلة أو مرتفعة أو شديدة الارتفاع بهدف تحديد الخطر الإجمالي القائم في القنوات الداخلية.

د. الجغرافية/الدولية (مراجعة أي معلومات إضافية بشأن الدول ذات الخطورة الأعلى)

إنّ تحديد المواقع الجغرافية التي قد تثير درجة خطورة عالية هو من المكوّنات الأساسية لتقييم أي خطر متأصل ويجب على القسم والوحدة أو الخط فهم المخاطر المتصلة بفتح الحسابات وخدمتها وتقديم السلع والخدمات و/أو تسهيل العمليات التي تتم في مواقع جغرافية محددة.

يُمكن أن يتم تحليل الخطر الخاص بالجغرافية/الدولية لجهة موقع القسم والوحدة أو خط العمل ويُمكن أن يتضمّن ذلك الفروع والشركات التابعة والمكاتب على المستويين الداخلي والمحلي. والهدف هو تحديد البصمة الجغرافية للشركة. ويتمثل الهدف بالنسبة إلى العملاء بتحديد عدد (#) العملاء في كل دولة. وسيُتعيّن على الشركة أن تُحدد ما إذا كان هذا العدد سيكون مبنياً على بعض من العوامل في ما يلي أو كلها: المكان، التأسيس، الجنسية. ويهدف توزيع المواقع الجغرافية/الدول على مواقع مختلفة من حيث ترتيب المخاطر، يُمكن استخدام نموذج الخطر في داخل الدولة أو ما يُعادل لجهة منتج الطرف الثالث (بعد مراجعته على النحو المناسب).

ويُمكن معاينة الخطر المتمثل بالجغرافيا/الدولة إلى جانب بعض عوامل الخطر الأخرى في فئات خطر مختلفة مثل العملاء الذين يملكون جنسيتين إحداهما من بلد ذات خطورة عالية. ويُمكن للعمليات التي تتم على مستوى القسم والوحدة أو الخط مع بلد ذات خطورة عالية أن توفر دليلاً عن الخطر المتأصل من منظور الجغرافيا/الدولة.

ويكون الخطر الناتج عن الجغرافيا/الدولة مهماً في أي عملية تقييم للمخاطر ليس فقط لجهة الدولة المعاقب عليها بذاتها وإنما أيضاً بالنسبة إلى تلك التي لديها روابط مهمة/معروفة أو صلة مهمة بالدولة المعاقب عليها. وتتضمن هذه الأخيرة الدول المتاخمة للدول المعاقب عليها أو القريبة منها أو الدول التي يُحتمل أن تقوم بتحويل الأموال بهدف انتهاك العقوبات أو التحايل عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، ينطبق خطر الجغرافيا/الدولة على تقييم أي خطر رشوة أو فساد. ففي بعض الاختصاصات مستويات مرتفعة من الرشوة والفساد وهي متصلة بقدرة الجهات في السلطة على التلاعب بموقفها كسباً للربح المادي. وحين تقع شركة في نطاق اختصاص مماثل، يتوجب عليها النظر في مخاطر الفساد والرشوة على النحو المناسب.

ه. عوامل الخطر النوعية

باستطاعة عوامل الخطر الإضافية أن تؤثر في المخاطر التشغيلية وأن تسهم في زيادة أو خفض احتمال تفكك ضوابط مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. تؤثر عوامل الخطر النوعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عوامل الخطر المتأصلة. على سبيل المثال، يُمكن أن يتأثر الخطر المتأصل نتيجة تغييرات جذرية في الإستراتيجية والعوامل التغييرية مثل استحداث منتج أو خدمة جديدتين أو عملية دمج واستحواذ أو افتتاح فرع جديد في موقع جديد أو إقفال مؤسسة قد تؤثر في الخطر المتأصل.

سوف تقتضي هذه التغييرات مراجعة الضوابط الداخلية الموجودة واستحداث ضوابط جديدة عند الضرورة. وحيث قد يستغرق تفعيل هذه الضوابط بعض الوقت، سيتعين على القسم والوحدة أو الخط تقييم مدى ارتفاع الخطر المتأصل أو تغييره. أما "عوامل الخطر الكمية الأخرى" فقد تتضمن:

- استقرار القاعدة الزبونية
- دمج أنظمة تكنولوجيا المعلومات
- النمو المتوقع في الحساب/العميل
- النمو المتوقع في العائدات
- نسبة تغيير موظفي شعبة الامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال
- الاعتماد على مقدمي الخدمات من الطرف الثالث
- استحداث منتجات و/أو خدمات مؤخراً بصورة مخطط لها
- عمليات الاستحواذ الحديثة/المخطط لها
- مشاريع ومبادرات حديثة متصلة بقضايا الامتثال لشروط مكافحة غسل الأموال (مثلاً التسويات، الانتهاء من الأعمال المتراكمة، الأوفشور)؛
- تدابير الإنفاذ ذات الصلة؛
- تقييم الخطر الوطني؛
- خلاصات التقييمات التنظيمية.

الخطوة 2: تقييم بيئة الرقابة

ما أن يتم تحديد المخاطر المتأصلة وتقييمها، حتى يتعين تقييم الضوابط الداخلية من أجل تحديد درجة الفاعلية في قلب المخاطر الإجمالية. أما الضوابط فهي برامج وسياسات أو نشاطات وضعتها الشركة من أجل الاحتماء من سلعة خطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب وضمان أن يتم تحديد المخاطر المحتملة بسرعة. ويتم استخدام الضوابط في سبيل ضمان الامتثال مع اللوائح والأنظمة التي ترفع نشاطات الشركة.

يجب أن تُشكّل بيئة الرقابة عاملاً في ما يلي (من باب التعداد لا الحصر):

- ثقافة الامتثال
- الإشراف على الإدارة والمسؤولية والمحاسبة
- أدوار ومسؤوليات مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال ونائبه
- إطار عمل مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب والسياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط
- تقييم خطر الأعمال، منهجية تقييم المخاطر، وتحديد نموذج علاقات العمل

- اعرف عميلك، العناية الواجبة والعناية الواجبة المشددة
- إعداد تقارير المعاملات المشبوهة
- ترشيح الموظفين
- برنامج التدريب على مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب
- إعداد تقارير تنظيمية/إعداد تقارير بشأن الإدارة
- أدلة توثيقية بشأن الامتثال بما في ذلك حفظ السجلات ومسكها
- الرصد والضوابط
- الاختبار المستقل وأخذ العينات

كما حصل مع عوامل الخطر المتأصلة أعلاه، يُمنح الردّ على كلّ منطقة قيد النظر نتيجةً وهي عند تجميعها تعكس القوة النسبية لهذه الرقابة. يُمكن منح كلّ منطقة وزن مبني على الأهمية التي تضعها المؤسسة على هذه الرقابة. على سبيل المثال، من المتوقع أن تُمنح العناية الواجبة في عملية تقييم المخاطر وزناً أكبر من عملية حفظ السجلات ومسكها.

الخطوة 3. تحديد الخطر المتبقي (الترتيب النهائي الذي تتخذه الشركة لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب)

بعد مراعاة الخطر المتأصل وفاعلية بيئة الرقابة الداخلية، يُمكن تحديد الخطر المتبقي. أمّا الخطر المتبقي فهو الخطر الذي يبقى بعد تطبيق الضوابط على الخطر المتأصل. وعملياً، إنها النتيجة التي تتحقق بعد حسم نتيجة خطر الرقابة من نتيجة الخطر المتأصل.



يجب بعد ذلك الربط بين نتيجة الخطر المتبقي ومعدّل الخطر – مرتفع ومتوسط ومنخفض وهو الترتيب الثلاثي المعياري. ويُمكن للشركات ان تطبّق ترتيبات خماسياً – مرتفع ومتوسط الارتفاع ومتوسط ومنخفض إلى منخفض ومنخفض. ويجب على الشركات أن تستخدم المقياس الأفضل لأعمالها.

ويُعتبر الخطر المتأصل مقياساً مهماً لقياس المخاطر على النحو الفاعل.

تحديد الموازين والعلامات

نظراً إلى طبيعة عمل القسم، والسلع والخدمات بما في ذلك المعاملات، والقاعدة الزبونية والبصمة الجغرافية، يُمكن استخدام مقارنة مبنية على المخاطر لاحتماب الخطر المتأصل. وعادةً ما يُمنح كلّ عامل خطر نتيجةً تعكس درجة الخطورة الناتجة عنه. وبعد ذلك يُمكن إعطاء كلّ مجال خطورة وزناً يعكس درجة الأهمية في عملية الاحتماب الإجمالية لسائر مجالات الخطورة. وعلى نحو مماثل، يُمكن أن يُمنح كلّ من الضوابط وزناً يعكس القوة النسبية له. على سبيل المثال، في حال كان القسم يُركّز في عمله على الوساطة المصرفية، وبالتالي يقع البعض من القاعدة الزبونية في اختصاصات مختلفة، يكون للجغرافية أهمية أكبر (وبالتالي تُمنح وزناً أكبر بالمقارنة مع نوع العميل في القسم نفسه). وعلى النحو نفسه، يكون لبعض الضوابط تأثير مباشر على التلطيف من خطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب مثل ضوابط الصفوف الأمامية حيث تُمنح العناية الواجبة وزناً أكبر من الضوابط الخاصة بالاختبار المستقل.

8. ماذا يجب على الشركة أن تفعل مع القضايا التي جرى تسليط الضوء عليها في خلال عملية تقييم المخاطر؟

يُمكن أن تخلص عملية تقييم المخاطر إلى رصد الثغرات ومواطن الضعف في بيئة الرقابة على أن تُمنح الأخيرة نتيجةً على مستوى المؤسسة بحسب ترتيب الأولوية وأن يتم تعقبها مركزياً على المستوى المناسب. تناط هذه التدابير بأجزاء مختلفة من

المؤسسة على أن يكون لشعبة الامتثال واجب الإشراف على إنجازها.

يُمكن أن تُحدث المواضيع تأثيراً كبيراً في نتيجة الخطر المتبقي ما أن يُستكمل الأخير وبالتالي يحظى بالاهتمام والدعم الأكبر من الإدارة العليا ومن سائر الفعاليات. ومن المستحسن أن تتم معالجة الشجون المثارة قبل بدء عملية تقييم المخاطر المقبلة بهدف تقييم درجة تحسّن الخطر المتبقي. ويجب بعد ذلك على الإدارة العليا أن تنظر في عدم استكمال التدبير بعد انتهاء فترة معيّنة.

أما المواضيع التي جرت إثارتها في خلال تقييم المخاطر فقد تؤثر في عملية التخطيط والرصد والاختبار السنوي وفي إدارة المعلومات عبر الشركة. وعليه، فلا بدّ من وجود عملية متينة كافية لضمان الجودة تتحقق مما إذا كانت التدابير المقترحة تُعالج كفايةً المواضيع المثارة بما في ذلك تعقّب الإدارة العليا للتقدّم المحرز لإنهاء الشوائب.

9. ما الذي يلي عملية تقييم المخاطر؟

ترد الخطوات التالية بعد عملية تقييم المخاطر:

- تعميم النتائج على القسم، والإدارة العليا وسائر الفعاليات؛
 - المقارنة بين عمليات تقييم المخاطر الحالية والسابقة من أجل تحديد ما إذا كانت درجة الخطورة قد ارتفعت أو انخفضت أو بقيت على حالها؛
 - تحتاج الإدارة العليا/المجلس إلى التداول وتحديد ما إذا كان تقييم المخاطر هو جزء من درجة إقبال الشركة على المخاطر (ودرجة احتمالها المخاطر) مع مراعاة الأهداف الإستراتيجية؛
 - النظر في المخاطر المتأصلة الجديدة والتلطيف منها؛
 - معالجة الثغرات المُبيّنة في بيئة الرقابة؛
 - إجراء مراجعة مستقلة لمراجعة واختبار برنامج مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب.
- الإطلاع على الملحق 1 من أجل مراجعة مثال توضيحي عن تقييم مخاطر الأعمال.

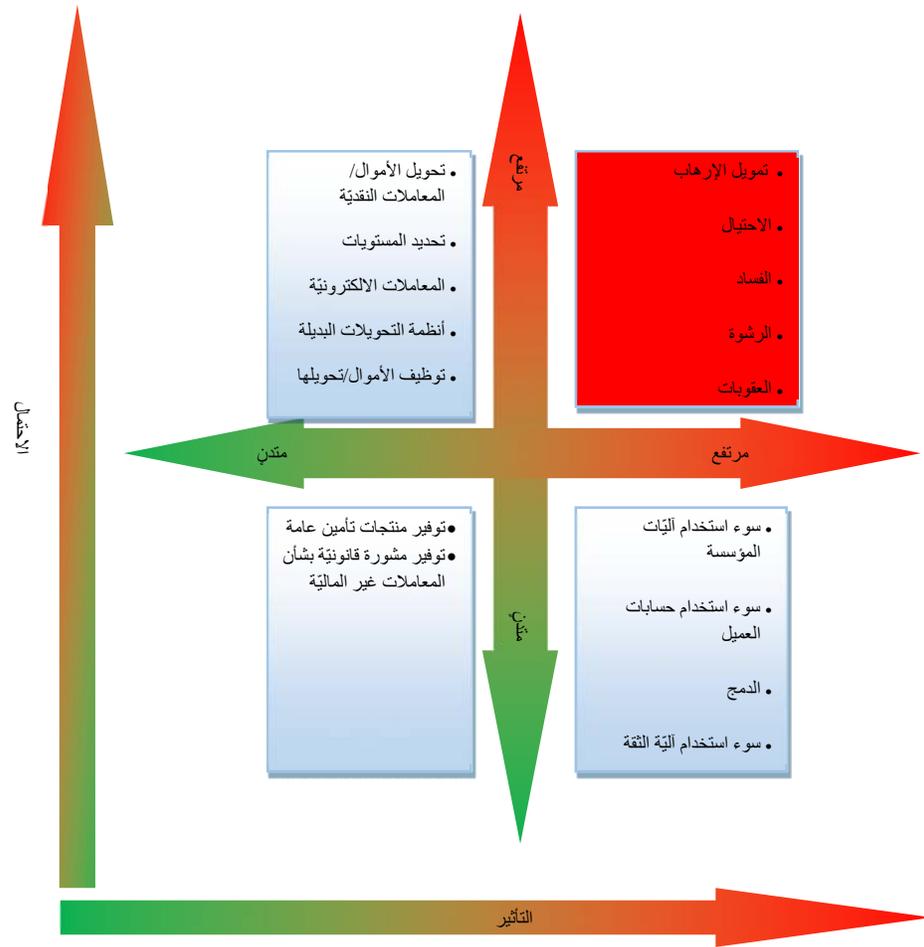
ب. منهجية تقييم المخاطر

يُطلب إلى الشركات إجراء عملية تقييم المخاطر بالاستناد إلى منهجية تسمح للشركة بتحديد التغيرات الطارئة على المخاطر بما في ذلك المخاطر الناتجة عن سلع أو خدمات جديدة أو تكنولوجيات جديدة أو نامية. ويُمكن أن تعتبر الشركة أنّ عمليات إعادة التقييم المتكررة مناسبة في بعض الحالات (مثلاً في مؤسسات ديناميكية وناشئة) وهي أقلّ وتيرةً في حالاتٍ أخرى (مثلاً مؤسسة راسخة لها سلع وخدمات مستقرة).

ما هي منهجية تقييم المخاطر؟

إنّها منهجية تقوم على تحديد المخاطر التي تواجهها شركة في البيئة التي تعمل فيها. وفي ما يلي نواحٍ مهمّة يتعيّن تضمينها في إعداد منهجية تقييم المخاطر:

- معاينة المخاطر التي تنطبق على الشركة ونموذج عملها والبيئة التي تعمل فيها. وهذا يسمح للشركة وفعاليتها بفهم المخاطر والتدابير التي يتعيّن على الشركة أن تتخذها للتلطيف من هذه المخاطر؛
- يتعيّن قراءة مصفوفة المخاطر في ما يلي (الرسم 1) في سياق بيئة غسل الأموال/تمويل الإرهاب الإجمالية. ويُمكن أن تكون لكلّ شركة آراء مختلفة عن هذه التهديدات بالاستناد إلى الظروف الخاصة بها وتدابير التلطيف المطبّقة أصلاً؛
- لدواعي وضع مصفوفة المخاطر، سنُقاس مخاطر التهديدات بحسب احتمال وقوعها وتأثيرها. ويجب أخذ الجرائم الأصلية والواردة في قانون مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب بعين الاعتبار لدى وضع منهجية تقييم المخاطر.



الرسم 1 – مثال عن مصفوفة المخاطر (التهديدات الواردة ليست شاملة)

تتوزع المصفوفة على أربع جزئيات – تأثير كبير ومخاطر ذات احتمال مرتفع - تأثير كبير وتهديدات ذات الاحتمال متدنٍ - تأثير قليل وتهديدات ذات احتمال منخفض - وتأثير متدنٍ وتهديدات ذات احتمال مرتفع.

كلما استقرّ بند إلى اليمين كلما جاء تأثيره أعظم. وكلما احتلّ مكانةً أعلى في المصفوفة، كلما ازداد احتمال وقوعه. يُمثّل المربع إلى أعلى اليمين الفئة ذات الخطورة الأعلى.

الإطلاع على الملحق رقم 2 لتصنيف المخاطر الفعلية.

ج. تحديد المخاطر الناتجة عن علاقة العمل

يرمي تحديد المخاطر الناتجة عن علاقة العمل إلى تزويد الشركة بفهم واضح للعلاقة بين الشركة والعميل ولمستوى العناية الواجبة الناتج عنها ناهيك عن درجات الرصد الجارية في علاقة العمل. العودة إلى الإرشادات الخاصة بالعناية الواجبة.

ويجب على الشركات كحدٍ أدنى أن تنظر في جميع عوامل الخطر ذات الصلة (بما في ذلك العوامل الأربعة في ما يلي) لدى تحديد درجة الخطورة المحدقة بالعلاقة بين المؤسسة والعميل:

- مخاطر ناتجة عن العميل
- مخاطر ناتجة عن المنتج
- مخاطر ناتجة عن التواصل

د. مخاطر ناتجة عن نطاق الاختصاص

عادةً ما يُمنح كل عامل خطر نتيجة تعكس درجة الخطورة الكامنة فيه. يُمكن بعد ذلك إعطاء كل عامل خطر وزناً يعكس درجة الأهمية في احتساب الخطر الإجمالي نسبة إلى مجالات الخطر الأخرى.

ويجب مراعاة جميع عوامل الخطر المجتمعة والتي تعكس الخطورة في العلاقة بالمؤسسة ويجب الأخذ بدرجة الخطورة هذه عند تحديد نطاق تدابير العناية الواجبة وتدابير الرصد الجارية التي يقوم بها العميل.

وبالنسبة إلى بعض أنواع السلع والخدمات، قد يكون بالإمكان تحديد المخاطر على قاعدة النشاط والعمليات المتوقعة. ولكن في حال التعامل مع سلع وخدمات أكثر تعقيداً، يجب تفصيل نموذج النشاطات.

وفي أي حال، يجب على الشركة أن تُبرهن أنّ الخطورة التي تمثلها علاقة العمل تتضمن ما يكفي من المعلومات لتحديد ما يلي:

• نشاط العمل المتوقع والعمليات الخاصة بكل علاقة عمل؛

• نشاط غير اعتيادي أو على درجة خطورة مرتفعة وعمليات قد يتخللها غسل أموال/تمويل إرهاب.

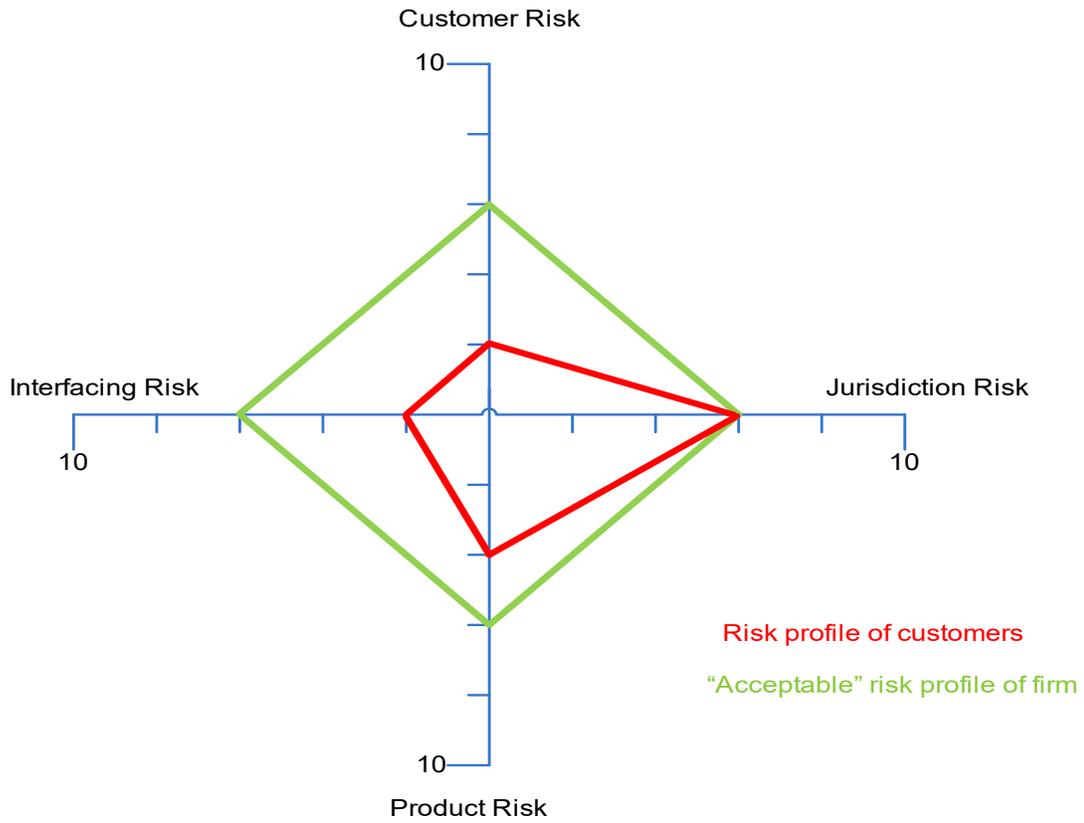
وقد لا تتبلور الخطورة التي تمثلها علاقة العمل إلا في مرحلة لاحقة بعد إقامة العلاقة. وسيسمح الاستخدام الديناميكي للمعلومات الجديدة للشركة بأن تُبرهن بأنها تقوم بصورة منتظمة بإعادة تقييم المخاطر وأنّ العناية الواجبة ومقاربة الرصد الجارية تعكس المخاطر الناتجة عن التعامل مع العميل.

تحديد نموذج المخاطر

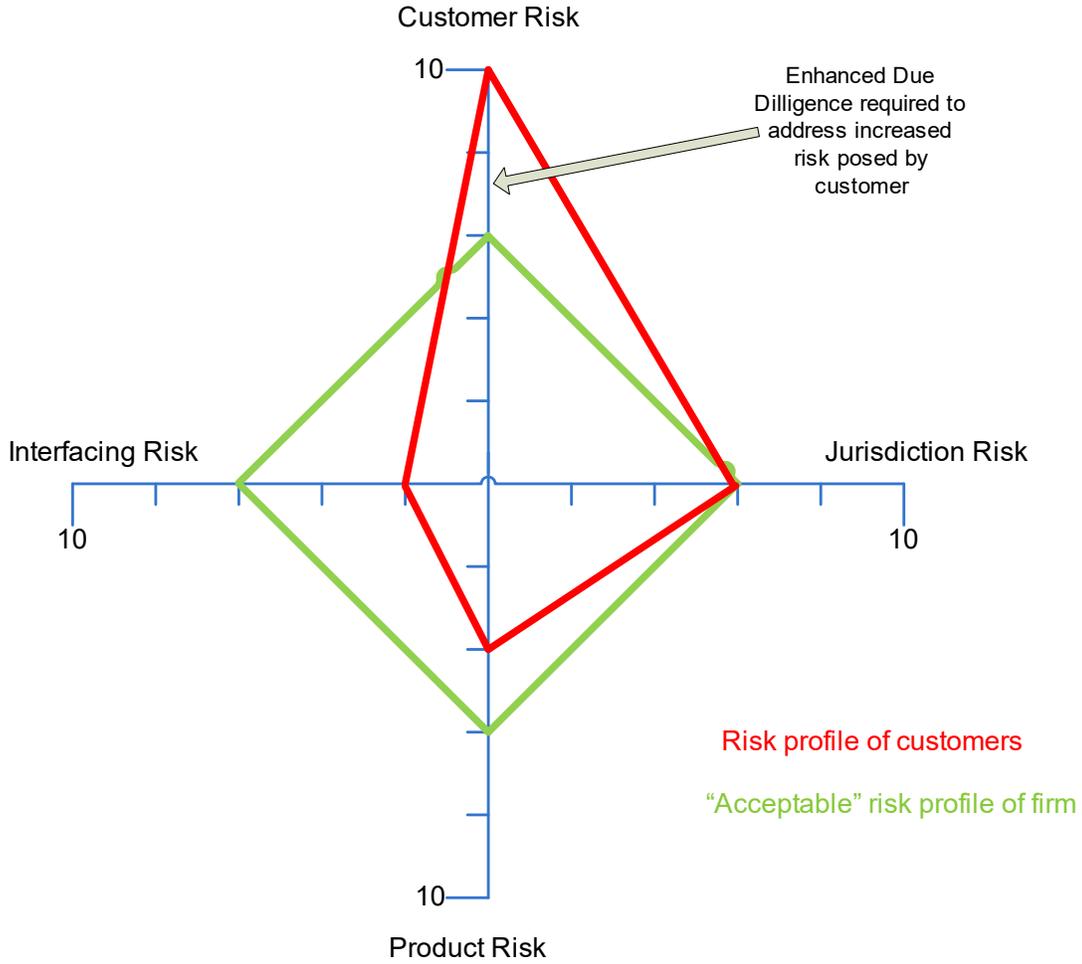
يجب أن تكون عوامل الخطر الأربعة موجودةً (العميل، المنتج، التواصل، ونطاق الاختصاص) إلى جانب أي عناصر خطر أخرى بهدف تزويد الشركة بنبذة عن المخاطر الناتجة عن علاقة العمل.

وكما يرد في الملحقات الخاصة بنتائج الخطر، قد تختار شركة على سبيل المثال، تخصيص قيم عددية للمكونات المختلفة في كل عامل. ولقد مُنحت العوامل في المثال أدناه نتيجة أقصاها 10 لكل منها. ولدى النظر في الخصائص، يُمكن وضع المجموع الخاص بكل عامل خطر على رسم بياني بسيط.

وباستخدام المعايير السابق تحديدها، تستطيع الشركة أن تقوم بسرعة بتقييم المخاطر التي تمثلها علاقة عمل محددة بالنسبة إلى الشركة. ويُبين الرسم رقم 2 مثلاً تقع فيه علاقة العمل المقترحة ضمن هامش إقبال الشركة على المخاطر. وفي هذه الحال، سوف تحتاج الشركة إلى ممارسة العناية الواجبة بدرجاتها المبدئية.



الرسم 2 - نموذج عن المخاطر حيث تتماشى مواصفات العميل مع إقبال الشركة على المخاطر. وليس هذا النهج في تحديد المخاطر ملزماً، ونحتاج الشركات إلى اعتماد منهجية تناسبها وتتماشى مع نموذج عملها.



الرسم 3 – مثال عن المخاطر التي تستوجب تطبيق العناية الواجبة المشددة

يُمكن أن يُقترح على الشركة الدخول في علاقة عمل تتخطى فيها المخاطر التي يُمثّلها العميل رغبة الشركة في الإقبال على المخاطر. ويُمكن أن يحصل أمران: يُمكن أن ترفض الشركة التعامل مع العميل أو التحقق منه عن طريق ممارسة العناية الواجبة الإضافية واتخاذ القرار بالتعامل معه.

مراجعة الملحق 3 – وضع علامات للمخاطر الناتجة عن العلاقة مع الأعمال

5. الجزء ب – إرشادات حول الدول مرتفعة المخاطر

توصية فاتف رقم 19 – الدول مرتفعة المخاطر

"ينبغي أن تكون المؤسسات المالية مطالبةً بتطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة على علاقات العمل والتعامل مع الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين والمؤسسات المالية من الدول التي تحددها مجموعة العمل المالي. وينبغي أن تكون نوعية تدابير العناية الواجبة المشددة المطبقة فعالة ومتناسبة مع المخاطر.

ينبغي أن تكون الدول قادرة على اتخاذ تدابير مضادة مناسبة عندما تدعوها مجموعة العمل المالي إلى ذلك. كما ينبغي أن تكون الدول قادرة على أن تتخذ تدابير مضادة بمعزل عن طلبات مجموعة العمل المالي. وينبغي أن تكون هذه التدابير المضادة فعالة ومتناسبة مع المخاطر".

لا وجود لتعريف متفق عليه دولياً عن الدول ذات الخطورة العالية ولكن لدى إجراء تقييم الدولة، يُمكن مراعاة ما يلي:

- الاختصاصات التي يُعتقد أو يُعرف بأن لديها أنظمة غير فعالة في مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب
- الاختصاصات غير المتعاونة دولياً
- الاختصاصات الخاضعة لعقوبات دولية وحصر وقيود
- الاختصاصات المعرّضة للفساد المدرجة ضمن مؤشر منظمة الشفافية الدولية للفساد أو ضمن أي لائحة أخرى ذات مصداقية
- درجة خطورة الدول بحسب مؤشر بازل لغسل الأموال
- الاختصاصات التي يُعتبر أو يُعرف بأن لديها علاقات متينة مع نشاطات إرهابية
- الاختصاصات غير المستقرة سياسياً أو التي تعاني اضطراباً سياسياً
- الاختصاصات التي تعتبر جنةً ضريبيةً بالنسبة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- الاختصاصات التي ترتبط بإنتاج و/أو شحن مخدرات ومؤثرات عقلية عبر الوطنية.

عندما تقوم الشركة بتقييم المخاطر عليها أن تنظر في خطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب من منظور الدولة التي يستقرّ فيها العميل وفي الدول التي تمارس فيها عملها ناهيك عن أي مؤسسات أجنبية قد تتعامل معها. وفي ما يخصّ العملاء ذوي الجنسيات المزدوجة فيجب مراعاة جنسية العميل ذات الخطورة العالية (في حال انطباق ذلك).

تُصدر فاتف لائحة بالاختصاصات ذات الخطورة العالية وغير المتعاونة وتُحدد الاختصاصات التي تعتمد تدابير ضعيفة في مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وتُنصح الشركات بالتحقق من الموقع الإلكتروني لفاتف بصورة متكررة بحثاً عن معلومات بشأن الدول ذات الخطورة العالية لتعديل تقييم مخاطر الأعمال وعمليات تحديد المخاطر رداً على التغييرات الطارئة على وضع الدولة.

تُشكّل تقارير فاتف نقطة انطلاق جيدة لتحديث المعطيات الخاصة بالدولة. أما المصدر الأفضل للمعلومات المتصلة بالإشراف والتنظيم على دولة محددة فهو حلقات التقييم المتبادلة التي تقوم بها فاتف والهيئات الإقليمية الشبيهة بفاتف وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أما سمعة الدولة فهي عنصر مهم آخر يجب مراعاته. وتصدر المنظمات الدولية الأخرى تقارير دولية حول معدلات الجريمة والفساد في الدول.

عقوبات وتدابير حصار تفرّضها الأمم المتحدة

تعتبر العقوبات وتدابير الحصار قيوداً مالية وسياسية وتجارية مفروضة على دول محددة بهدف صون السلام والأمن الدوليين أو المحافظة عليهما. تهدف عقوبات الأمم المتحدة وتدابير الحصار المفروضة إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن.

عادةً ما تُعتبر الدول التي تُفرض عليها تدابير الحصار في ما يلي دول ذات خطورة مرتفعة بمقاييس تقييم خطورة الدولة.

- حصار على السلاح
- حصار على الانتشار النووي
- عقوبات مالية وتجميد الموجودات
- حصار على السفر
- نشاطات محظورة
- قيود مفروضة على الاستيراد والتصدير

يجب على جميع الشركات على أقلّ تقدير الحرص على اتخاذ الترتيبات المناسبة في سبيل ترشيح العملاء والاختصاصات بحسب لوائح العقوبات والحصار المفروضة من الأمم المتحدة. مراجعة الإرشادات الخاصة بالعناية الواجبة لمزيد من التفاصيل بشأن الترشيح.

مراجعة الملحق رقم 4 للإطلاع على المعطيات المساعدة في تقييم الدول.

6. الملحق 1 – مثال عن تقييم المخاطر المحدقة بمؤسسة عمل

تستخدم الأمثلة في سبيل إبراز عناصر من منهجية تقييم المخاطر التي يُمكن أن تُطبَّقها أي شركة ولكن يجب على الأخيرة أن تقوم بتوثيق مقاربتها في تحديد معدلات الخطورة. وليست الأمثلة في ما يلي شاملة أو ملزمة.

1. تحديد عوامل الخطر المتأصلة
2. تحديد وزن عوامل الخطر المتأصلة بحسب المنهجية
3. تجميع البيانات وإخضاعها للمراجعة المناسبة
4. وضع علامات لعوامل الخطر المتأصلة بهدف:
 - تصنيف فئة المخاطر الفردية (مرتفعة ومتوسطة ومدنية)
 - التوصل إلى نتيجة إجمالية لدرجة الخطورة (مرتفعة، متوسطة ومدنية)
5. تحديد فئات فاعلية الرقابة
6. تحديد جميع الضوابط وترتيبها في:
 - فئات الضوابط:
 - تحديد حجم الفئات بالاستناد إلى أهمية الضوابط وعددها وعدد الضوابط الأساسية
 - وضع علامة لفاعلية الرقابة من خلال تجميع النتائج لتحصيل نتيجة إجمالية (مدنية، متوسطة، مرتفعة)
 - فئات العوامل المتأصلة:
 - تحديد وزن الضوابط بالاستناد إلى عامل الأهمية والضوابط الأساسية
 - وضع خارطة بالضوابط الخاصة بكل فئة من فئات المخاطر المتأصلة وإعطائها علامة إجمالية
 - تجميع الفئات الخاصة بفاعلية الرقابة للتوصل إلى نتيجة إجمالية (مرتفعة، متوسطة، مدنية)
7. تدوين وتسجيل مواطن القصور والضعف في كل من الضوابط المحددة للقيام بنشاطات معالجة مستقبلية (مراجعة الفقرة 10 أدناه)
8. أخذ نتيجة الخطر المتأصل الإجمالي وتطبيق فاعلية الضوابط؛
9. تحديد الخطر المتبقي واتخاذ القرار الإداري المناسب لمعرفة ما إذا كانت الخطورة المتبقية تقع في قدرة الشركة على الاحتمال أو في إقبالها على المخاطر؛
10. وضع خطة عمل لمعالجة البنود في الفقرة 8 أعلاه والتي تلحظ اتخاذ تدابير إضافية وتحدد الجهات التي ستتدخل وموعد تدخلها.

7. الملحق 2- تصنيف عوامل الخطر

عوامل الخطر	تهديد متدن	تهديد متوسط	تهديد مرتفع
وفرة المنتجات والخدمات وإمكانية الوصول إليها وفرة المنتجات والخدمات التي يُمكن استخدامها بشكلٍ سيئٍ في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب	صعبة صعوبة الوصول و/أو كلفة أكثر من الخيارات الأخرى.	متوسطة متاح بصورة منطقية و/أو خيار قابل للاستدامة المالية.	سهلة متاح وممكن بصورة عامة عن طريق عددٍ من السبل و/أو كلفة متدنيةً نسبياً.
سهولة الاستعمال معرفة و/أو خبرة فنية ودعم مطلوب.	صعبة تستوجب مزيداً من التخطيط والمعرفة و/أو الخبرة الفنية بالمقارنة مع سائر الخيارات.	متوسطة تستوجب مستويات معتدلة من التخطيط والمعرفة و/أو الخبرة الفنية.	سهلة يسهل استغلالها نسبياً؛ درجة تخطيط متدنية، ومعرفة و/أو خبرة فنية ضروريةً بالمقارنة مع خياراتٍ أخرى.
الردع وجود ضوابط مناسبة وفعالة و/أو حواجز أمام الاستخدام.	كبير وجود تدابير وضوابط الردع وفعاليتها المنطقية في ردع غسل الأموال/تمويل الإرهاب.	محدود تتمتع تدابير الردع والضوابط بقدرة على ردع القدرة الجرمية على استغلال الخدمة.	ضعيف التدابير محدودة ومعدومة ومفعولها ليس على النحو المنشود.
الردع وجود آليات مواءمة وفعالة لغسل الأموال/تمويل الإرهاب التي يتعين رصدها والتبليغ عنها للسلطات.	محتمل وجود طيف من مناهج غسل الأموال الواضحة والمحتملة والتي يُمكن رصدها.	محدود يُمكن أن يكون بعض مناهج غسل الأموال واضحاً ولكن عمليات إعداد التقارير محدودة ومستويات تدفق الأموال مرتفعة و/أو تقنيات التهرب الفاعلة تحدّ من نطاق الرصد.	صعب عملية الرصد صعبة وقليلة هي المؤشرات المالية أو سواها عن النشاطات المشبوهة.
النّية الجاذبية الملحوظة لعمليات غسل الأموال/تمويل الإرهاب من خلال المؤسسة.	متدنية تعتبر غير جذابة نسبياً و/أو غير آمنة.	معتدلة تعتبر جاذبة بصورة معتدلة و/أو آمنة نسبياً.	مرتفعة تعتبر جاذبة و/أو آمنة.

8. الملحق 3 – وضع العلامات لعوامل الخطر

أ. وضع علامات للمخاطر التي يُمثّلها العملاء

لدى وضع العلامات للمخاطر التي يُمثّلها العملاء، قد ترغب الشركات في مراعاة الأمثلة التالية عن سيناريوهات علاقة العمل بالعمل مما قد يؤثر في طريقة ترتيب الخطر. في ما يلي مجرّد مثال وقد تكون لدى الشركات علاقات عمل وسيناريوهات إضافية و/أو أكثر تحديداً. وعلى نحو مماثل، قد تُعطي الشركات علامة ووزناً يكون متناسباً مع حجم الخطر الملحوظ والذي يُمكن لعلاقة المؤسسة بالعمل أن تطرحه. وليست الأمثلة ولا النتائج الممنوحة شاملة أو ملزمة.

النتيجة من 1- 10 (أمثلة)	سيناريوهات العلاقة بين العميل والمؤسسة
10	العميل متورط في علاقة عمل معقدة من دون أي منطق تجاري مشروع.
10	العميل وهو شخص معنوي (صندوق استثماري، شركة أو أي ترتيب قانوني آخر) لديه هيكلية عمل معقدة لا مسوّغ تجاري لها مما يُعيق هوية المستفيد الحقيقي النهائي للعميل.
9	العميل في موقع يُعرّضه للفساد.
7	العميل متورط في علاقة عمل فيها كثافة نقدية.
9	العميل هو شخص سياسي ممثّل للمخاطر.
9	من الصعوبة بمكان التحقق من مصدر الأموال والثروات.
10	لا مسوّغ تجاري لدى العميل لشراء المنتج المعني أو طلب العميل مستويات غير مسبوقة من السرية.
9	يصعب تحديد الجهات المستفيدة لدى الشخص المعنوي و/أو التعرّف عليها.
8	هناك عملية ظرفية بالمقارنة مع علاقة عمل مستمرة أو سلسلة عمليات.
10	يقوم العميل بالمدفوعات أو يقبلها (على سبيل المثال التحويلات الإلكترونية) من وإلى حسابات لم تحددتها الشركة.
5	العميل عند الانتقال من سلعة أو خدمة إلى أخرى، يطرح مستوى أو نوع مختلفة من مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب.
8	يجني العميل دخلاً من غير عمله ومن غير مصدر معلوم.

5	العميل جديد لدى الشركة وليست لديه علاقة عمل قديمة وفاعلة معها.
10	العميل كناية عن جمعية أو مؤسسة خيرية أو ثقافية غير مسجلة.
10	لدى العميل جنسيتين إحداهما من نطاق اختصاص عالي الخطورة.

ملاحظة، سوف يؤثر ترتيب خطر العميل في درجة العناية الواجبة. يجب العودة إلى إرشادات العناية الواجبة للحصول على مزيد من المعلومات.

ب. وضع العلامات للمخاطر التي يُمثّلها المنتج

تكون العلامة الخاصة بالخطورة التي يُمثّلها المنتج مبنية على مجموعة من المنتجات وأصنافهم وهي منتجات تُقدّمها الشركة في علاقتها مع العملاء. وليست الأمثلة الممنوحة عن الأرقام شاملة أو ملزمة.

وفي وضع علامة لخطر المنتج، قد ترغب الشركات في مراعاة الأمثلة في ما يلي التي تُحدد خصائص المنتجات التي قد تؤثر في طريقة تحديد الخطر. وفي ما يلي مجرد مثال وقد تكون للشركات منتجات وسيناريوهات إضافية تأخذها بعين الاعتبار. وعلى نحو مماثل، قد تفرض الشركات علامة ووزناً للخطر يكون مناسباً للخطر الذي قد ينشأ عن المنتج.

وضع العلامات 1-10 (أمثلة)	سيناريوهات وضع العلامات لخطر المنتج
6	القدرة على القيام بمدفوعات لأطراف ثالثة
6	القدرة على الدفع نقداً أو سحب المال نقداً
5	القدرة على التحوّل من منتج إلى آخر
9	القدرة على استخدام حسابات مرقّمة
9	القدرة على تجميع العملاء الكامنين
10	لا وجود لمنطق تجاري واضح بالنسبة إلى العميل الذي يسعى إلى الحصول على الخدمة أو المنتج
10	فرض درجة غير ضرورية من السرية على السلع والخدمات
7	السلع والخدمات المتاحة للعميل هي بالدرجة الأولى نشاط مصرفي خاص و/أو إدارة حسنة

ج. وضع العلامات للمخاطر التي يمثلها التواصل

سيكون وضع العلامات للمخاطر التي يمثلها التواصل منبئاً على الآليات المستخدمة لبدء علاقة عمل مع العملاء أو إقامتها.

وفي وضع العلامات، قد ترغب الشركات في مراعاة الأمثلة في ما يلي عن سيناريوهات التواصل والتي قد تؤثر في العلامة الممنوحة للخطر. وفي ما يلي مجرد مثال وقد يكون للشركات قنوات توزيع إضافية وسيناريوهات تراعيها. وعلى نحو مماثل، قد تفرض الشركات علامة ووزناً للخطر يكون مناسباً للخطر الملحوظ لأي عملية. وليست الأمثلة في ما يلي من باب الحصر وقد يكون للشركات قنوات توزيع وسيناريوهات أخرى. وعلى نحو مماثل، قد تفرض الشركات علامة ووزناً للخطر يكون مناسباً للخطر الملحوظ الناتج عن أي عملية. وليست الأمثلة الخاصة بوضع العلامات أو الأعداد حصرية أو ملزمة.

النتيجة 10-1 (أمثلة)	وضع العلامات للمخاطر التي يمثلها التواصل
7	علاقة غير مباشرة مع العميل – حيث يتم التعويل على الأطراف الثالثة أو الوسطاء من أجل ممارسة العناية الواجبة
6	يُعطى العميل أو امر السحب أو التحويل بوساطة الهاتف أو الفاكس
5	تمارس علاقة العمل بوساطة البريد
10	علاقات عمل ممارسة حصراً بواسطة الانترنت
8	توفير الخدمات أو العمليات بواسطة الانترنت باستخدام آلات السحب الآلي أو الهاتف أو الفاكس
8	تتم عمليات نقطة البيع الإلكترونية باستخدام بطاقات مدفوعة سلفاً وقابلة للتحميل أو مرتبطة بالحساب

د. وضع العلامات للمخاطر التي يمثلها نطاق الاختصاص

يكون وضع العلامات للمخاطر التي يمثلها نطاق الاختصاص محدداً بأنواع الاختصاصات التي تقوم فيها علاقة عمل مع العميل.

في وضع علامة للخطر القائم في نطاق الاختصاص، قد ترغب الشركات في مراعاة الأمثلة التالية عن العوامل الناتجة عن نطاق الاختصاص والتي يمكن أن تؤثر في الخطر. وبصورة عامة، يوفر خطر الاختصاص (أي الدولة) بالتعاون مع عوامل خطر أخرى معلومات كافية لدى تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يمكن أن تؤدي العوامل إلى البت في أن الاختصاص الذي يمثل الخطر الأكبر هو مشمول في السيناريو. وفي ما يلي مجرد مثال ويمكن أن تكون للشركات مخاطر وسيناريوهات إضافية متصلة بنطاق الاختصاص. ويمكن أن تضع الشركات علامة مرتفعة ووزناً مرتفعاً يكون مناسباً للخطر الملحوظ الذي يمكن للخطر القائم في نطاق الاختصاص أن يمثلته. رجاء الوقوف عند الجزئية المتصلة بالدول مرتفعة المخاطر. وليست الأمثلة أو العلامات المتاحة شاملة أو ملزمة.



سيناريوهات وضع العلامات للمخاطر التي يمثّلها نطاق الاختصاص	
النتيجة 1 إلى 10 (مثال)	
9	العميل مقيم أو يُقيم عملاً من خلال أو في اختصاص ذات خطورة عالية و/أو اختصاص يُعرف بأنّه يُعاني من الفساد
8	المستفيدون الحقيقيّون من الشخص المعنوي يُقيمون في نطاق اختصاص ذات خطورة عالية
6	العميل يقوم بمدفوعات أو يوافق عليها (مثلاً التحويلات النقديّة) من حسابات أوفشور أو إليها
6	للعميل وصول إلى صناديق أوفشور (على سبيل المثال، السحوبات الماليّة أو تحويلات الصناديق الإلكترونيّة)
8	يتم تسجيل أعمال العملاء في اختصاص أجنبي من دون أي عمليّات محلّيّة
7	العميل ممثل من شخص آخر مثلاً بموجب وكالة
8	الدول الواردة في لوائح فاتف على أنّها لا تتمتع بأنظمة قويّة لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب والتي يجب على المؤسسات الماليّة أن تُراعي فيها علاقات العمل والمعاملات
10	الدول أو المناطق الجغرافيّة الخاضعة للعقوبات والحصار أو المثيرة لقلق مؤسسات دوليّة مثل الأمم المتحدة وفاتف أو الحكومات. وبالإضافة إلى ذلك، وفي بعض الحالات، يُمكن أن تُمنح الدول الخاضعة للعقوبات أو سواها من التدابير الصادرة عن هيئات مثل الأمم المتحدة والتي قد لا يكون معترف بها دولياً، مصادقيه من مقدّم خدمات أو وسيط بفعل موقع الدولة المصدرة وطبيعة التدابير.
10	الدول أو المناطق الجغرافيّة التي صنّفها مصادر موثوقة على أنّها تفتقر إلى القوانين والأنظمة والتدابير المناسبة لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب.
10	الدول أو المناطق الجغرافيّة التي صنّفها مصادر ذات مصداقية على أنّها توفّر التمويل أو الدعم لنشاطات إرهابيّة أو التي تتعامل ضمناً مع منظمات إرهابيّة محددة.

9	الدول أو المناطق الجغرافية التي يتم تحديدها من مصادر ذات مصداقية على أنها على درجة مرتفعة من الفساد أو النشاط الجرمي.
9	الدول أو المناطق الجغرافية التي تحول فيها حماية الخصوصية دون التطبيق الفاعل لمقتضيات غسل الأموال/تمويل الإرهاب و/أو تسهل إطار العمل الرامي إلى إقامة شركات وهمية أو إصدار الأسهم لحامله.
8	عناصر عبر الحدود مثل وجود مقدّم المنتج والعميل والمستفيد من العقد في اختصاصات مختلفة.

9. الملحق 4 – مراجع حول تقييم الدول

أدرجت الروابط في ما يلي على سبيل الملاءمة ويجوز لأصحاب الموقع المعنيين تغييرها من دون سابق إشعار:

مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال

2016 Report

https://index.baselgovernance.org/sites/index/documents/Basel_AML_Index_Report_2016.pdf

مجموعة العمل المالي - فاتف

High-risk and non-cooperative jurisdictions

[http://www.fatf-gafi.org/publications/high-riskandnon-cooperativejurisdictions/?hf=10&b=0&s=desc\(fatf_releasedate\)](http://www.fatf-gafi.org/publications/high-riskandnon-cooperativejurisdictions/?hf=10&b=0&s=desc(fatf_releasedate))

مجموعة العمل المالي - فاتف

Improving Global AML/CFT Compliance: On-going Process

23 حزيران/يونيو 2017

<http://www.fatf-gafi.org/publications/high-riskandnon-cooperativejurisdictions/documents/fatf-compliance-june-2017.html>

هيئة الأسواق المالية - نيوزيلندا

Countries Assessment Guideline

<https://www.rbnz.govt.nz/-/media/ReserveBank/Files/regulation-and-supervision/anti-money-laundering/guidance-and-publications/4853287.pdf?la=en>

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

List of Unco-operative Tax Havens

<http://www.oecd.org/countries/monaco/listofunco-operative-taxhavens.htm>

منظمة الشفافية الدولية

Corruption Perception Index 2016

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016

الحكومة البريطانية – دليل بشأن العقوبات والحصار والقيود

مارس/أذار 2016

<https://www.gov.uk/guidance/sanctions-embargoes-and-restrictions>

مجلس الأمن

<https://www.un.org/sc/suborg/en/>

10. المراجع

أدرجت الروابط في ما يلي على سبيل الملاءمة ويجوز لأصحاب الموقع المعنيين تغييرها من دون سابق إشعار:

لجنة بازل للرقابة المصرفية

Guidelines - Sound management of risks related to money laundering and financing of terrorism

June 2017

<http://www.bis.org/bcbs/publ/d405.pdf>

مجموعة العمل المالي - فاتف

The 40 Recommendations

June 2017

<http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf>

مجموعة العمل المالي - فاتف

Global Money Laundering & Terrorist Financing Threat Assessment

July 2010

<http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Global%20Threat%20assessment.pdf>

Investment Management, Association of Singapore

Guidance to Assessing Money Laundering and Financing of Terrorism (ML/FT) Risk

http://www.imas.org.sg/uploads/media/2015/12/01/1026_IMAS_Guidance_to_assessing_ML-TF_v2.pdf

Monetary Authority of Singapore

Guidelines to MAS Notice 626 on prevention of money laundering and countering the financing of terrorism

April 2015

http://www.mas.gov.sg/~media/MAS/Regulations%20and%20Financial%20Stability/Regulatory%20and%20Supervisory%20Framework/Anti_Money%20Laundering_Countering%20the%20Financing%20of%20Terrorism/Guidelines%20to%20MAS%20Notice%20626%20%20April%202015.pdf

Reserve Bank of New Zealand

Risk Assessment Guideline

https://fma.govt.nz/assets/Guidance/_versions/3234/110613-aml-cft-risk-assessment-guideline.1.pdf

Wolfsberg Group

Frequently Asked Questions on Risk Assessments for Money Laundering, Sanctions and Bribery & Corruption

<http://www.wolfsberg-principles.com/pdf/faq/Wolfsberg-Risk-Assessment-FAQs-2015.pdf>